المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق

التقرير السنوي حول حالة حقوق
— الإنسان بالمغرب لسنة **2022** —

أكتوبر 2022

@CNDHMAROC
WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA

المحور الأول

وضعية حقوق الإنسان الموضوعاتية والفئوية

في أرقام

3245
عدد الشكايات المتوصل بها

1233
المقر المركزي

1895
اللجان الجهوية

2591
عدد الشكايات المقدمة من طرف الذكور

654
عدد الشكايات المقدمة من طرف الإناث

70
الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل

47
الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

188
عدد الزيارات للمؤسسات السجنية

1219
عدد شكايات السجناء

35
عدد المحاكمات التي تمت ملاحظتها

83
عدد المحكومين بالإعدام

11874
عدد التظاهرات بالفضاء العام

259000
عدد الجمعيات

أولا: دراسة الشكايات ومعالجتها

1. تشكل دراسة الشكايات ومعالجتها وتتبع مسارها إحدى المهام الحمائية الأساسية للمجلس، التي نص عليها القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه، حيث خوله صلاحية رصد انتهاكات حقوق الانسان بسائر جهات المملكة، وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها وإصدار توصيات إلى الجهات المعنية بموضوع الشكايات، ومتابعتها، وذلك على النحو الذي تحدده المواد من 5 إلى 9 من القانون المذكور أعلاه. ويمارس المجلس صلاحياته في تلقي الشكايات وقبولها ودراستها وتتبع مآلها وفق الإجراءات والمساطر التي تؤطرها المواد 44 و45 و46 و74 من نظامه الداخلي. كما يعمل المجلس على استقبال المرتفقين وتوجيههم.

2. وقد بلغ عدد الشكايات التي توصل بها المجلس وآلياته الوطنية ولجانه الجهوية برسم سنة 2022 ما مجموعه 3245 شكاية، منها 1233 شكاية تلقتها المصالح المركزية للمجلس، و1895 توصلت بها اللجن الجهوية، في حين توصلت الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل بما مجموعه 70 شكاية وطلب، بينما تلقت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 47 شكاية وطلب. وعرف هذا العدد زيادة بنسبة 7.52% مقارنة مع العدد الإجمالي للشكايات التي توصل بها المجلس سنة 2021. وتلقى المجلس هذه الشكايات من طرف المعنيين بها أو من ينوبون عنهم، طبقا للقانون، عن طريق مختلف الوسائل المتاحة لهم. وهكذا فقد تم وضع 41% من الشكايات مباشرة بمقر المجلس أو لجانه الجهوية، و38% عن طريق البريد العادي، و11% عن طريق البريد الالكتروني، و5% عن طريق الهاتف، و2% عبر الفاكس، و3% عن طريق الاستماع. أما من حيث الجنس، فإن أغلبية الشكايات وضعت من طرف ذكور حيث بلغ عددها 2591 شكاية بنسبة 81%، في حين تقدمت الإناث بما مجموعه 654 شكاية أي بنسبة 19% من مجموع الشكايات.

3. وبعد معالجة مجموع هذه الشكايات البالغ عددها 3245 شكاية وطلب، تبين أن عدد الشكايات التي تدخل في إطار اختصاص المجلس هو 2054 شكاية، في حين أن 1191 شكاية هي إما خارج الاختصاص، حيث تم توجيه المعنيين بها إلى سلك المساطر القانونية، أو تمت إحالتها على الجهات المختصة، ومن بينها 61 شكاية تمت إحالتها على مؤسسة وسيط المملكة، أو شكايات تم حفظها لأنها مجهولة المصدر، أو لا تتوفر على الشروط اللازمة لقبولها، وبالتحديد التي يظهر أنها تفتقر للسند القانوني أو الواقعي لثبوت عدم صحتها حفظًا نهائيًا؛ أو في المقابل حفظ بعض الشكايات التي تدخل ضمن نطاق الاختصاص الحمائي للمجلس حفظًا مؤقتًا في انتظار استكمال البيانات. أما الآليتان الوطنيتان المتعلقتان بحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، فقد عالجتا 117 شكاية وطلب.

4. وبالنسبة لمجموع الشكايات المتوصل بها حسب مجموعات الحقوق الأساسية، فقد بلغ عدد الشكايات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ما مجموعه 187 شكاية، حيث شكلت ادعاءات المس بالحق في السلامة الجسدية وادعاءات سوء المعاملة موضوع 93 شكاية، في حين بلغ عدد الشكايات المتعلقة بالحق في المساواة أمام العدالة وبالشطط في استعمال السلطة ما مجموعه 33 شكاية و17 شكاية، على التوالي، بينما بلغ عدد الشكايات المتعلقة بحرية الجمعيات ما مجموعه 13 شكاية، أما الحقوق المدنية والسياسية الأخرى فقد شكلت موضوع 31 شكاية.

5. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فقد بلغ عددها 175 شكاية، حيث شكل الحق في الصحة موضوع 73 شكاية، في حين بلغ عدد الشكايات المتعلقة بالحق في التعليم ما مجموعه 31 شكاية، و13 شكاية همت الحق في الشغل، و28 شكاية تتعلق بالحق في البيئة والحق في الماء، و6 شكايات تتعلق بالحقوق الثقافية، وتوزعت 24 شكايات بين حقوق اقتصادية واجتماعية أخرى.

6. أما حقوق بعض الفئات والمجموعات، فقد تلقى المجلس ولجانه الجهوية 1219 شكاية وطلب يتعلق بحقوق المحرومين من حريتهم بالمؤسسات السجنية، و87 شكاية تهم موضوع الهجرة، و70 شكاية تتعلق بحقوق الأطفال، عالجتها الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، و47 شكاية وطلب يهم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عالجتها الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. أما عدد الشكايات الواردة من نساء أو فتيات ضحايا العنف فقد بلغ 152 شكاية.

7. ويتضح من خلال تحليل هذه الشكايات أن أماكن الحرمان من الحرية تشكل أزيد من نصف مجموع الشكايات، ولذلك يرى المجلس أن مراجعة القانون المتعلق بتسيير وتنظيم المؤسسات السجنية من شأنه أن يساهم في تحسين ظروف أماكن الحرمان من الحرية. كما أن هناك نسبة مهمة من الشكايات تهم الحق في الصحة، من حيث الولوج والخدمات المقدمة داخل البنيات الاستشفائية، وخاصة على مستوى الولوج إلى العلاجات ذات جودة، والحماية الاجتماعية، مما يجعل التسريع بتنزيل مخرجات التقرير الخاص بالنموذج التنموي أمرا ملحا للحد من الاختلالات التي تعاني منها هذه المجالات، بالإضافة إلى التسريع بإعمال المقتضيات التشريعية الجديدة المرتبطة بورش تعميم الحماية الاجتماعية.

8. وعموما يمكن اعتبار تزايد نسبة الشكايات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مؤشرا على حجم التحديات التي يواجهها الأفراد في الولوج إلى الخدمات الأساسية المرتبطة بهذه الحقوق. ولذلك يدعو المجلس إلى ضرورة تعبئة جهود كافة المؤسسات والفاعلين لإنجاح ورش الإصلاحات المرتبطة بهذه الحقوق، بما يسمح بضمان التمتع الكامل بها. كما يسجل المجلس تزايد الشكايات المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة

ومستدامة وفي الماء، وهو ما يمكن تفسيره بالأوضاع الصعبة المرتبطة بحالة الإجهاد المائي غير المسبوق الذي عرفته البلاد سنة 2022، وكذلك تزايد الاهتمام من طرف الافراد والجمعيات بقضايا البيئة على اعتبارها قضايا ناشئة في مجال حقوق الإنسان.

9. كما يلاحظ تزايد لجوء الأفراد للتشكي لدى اللجن الجهوية، كآليات انتصاف على المستوى المحلي، وهو ما يعد مؤشرا على تزايد دورها الحمائي في إطار تعزيز سياسة القرب التي انتهجها المجلس والمحددة في استراتيجية عمله.

10. ويسجل المجلس بكل إيجابية تفاعل القطاعات الحكومية مع الشكايات التي يحيلها عليها، لكنه يسجل أن هذا التفاعل ما زال يتم بدرجات تتفاوت بين قطاع وآخر، كما أن نوعية الأجوبة تبقى أغلبها ذات طبيعة عامة وتبريرية، مما يجعلها غير مقنعة بالنسبة لموضوع الادعاء. كما يسجل المجلس، في الكثير من الحالات، عدم احترام الآجال القانونية المنصوص عليها في القانون 76.15، والمتمثلة في 90 يوما في الحالات العادية و60 يوما في حالة الاستعجال.

تأسيسا على ما سبق، يوصي المجلس القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية بما يلي:

- التقيد بالآجال القانونية للإجابة عن الشكايات التي يحيلها المجلس واتخاذ التدابير اللازمة في القضايا التي يكون فيها الخرق واضحا والمسؤولية ثابتة؛
- التعاطي الإيجابي مع الشكايات، من خلال تقديم أجوبة دقيقة ومقنعة على مراسلات المجلس بخصوص الشكايات.

ثانيا: الحقوق الموضوعاتية

1. الحق في الحياة

11. يعتبر الحق في الحياة أسمى حقوق الإنسان، وهو حق دستوري يحميه القانون باعتباره الحق الذي تُبنى عليه باقي الحقوق[12] . ويواصل المجلس رصد مدى احترام هذا الحق وعدم انتهاكه بأي شكل من الأشكال أو تحت أية ذريعة كانت، وخاصة من خلال متابعة قضايا المحكوم عليهم بالإعدام، ورصد حالات الإضراب عن الطعام، وحالات الوفيات في أماكن الحرمان من الحرية.

12. الفصل 02 من دستور المملكة المغربية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق

التقرير السنوي حول حالة حقوق
— الإنسان بالمغرب لسنة **2022** —

أكتوبر 2022

WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA